الفصل الثانى

أوليات تعليم أخصائى المكتبات والمعلومات

(١) تمهيد :

من المعروف أنه يوجد الآن (أجهزة) المعلومات التى تعمل على إختزان المعلومات وإسترجاعها بكميات هائلة ، وتلك التى تعمل على نقلها من مكان إلى مكان آخر بسرعة كبيرة ، وهناك (المصادر والأوعية) التى تشتمل على المعلومات المسجلة وتتيحها بكافة صورها ، وهناك أيضاً (صناعة وتجارة) المعلومات التى تشكل جزءاً لايستهان به الآن فى إقتصاديات الأمم المتقدمة ، ثم هناك أيضاً (مؤسسات أومرافق) المعلومات التى يناط بها عمليات الجمع والتنظيم والتحليل والخدمات المرتبطة بالمعلومات بهدف إتاحة الإنتفاع بها للجيل الحاضر وحفظها للأجيال القادمة.

ويقف وراء كل ذلك (العنصر البشرى) بما يملك من خواص فريدة وهبها الله له.

وإذا كان هناك عدة تخصصات لها علاقة من زاوية أو أخرى ، فإن تخصص المكتبات والمعلومات هو التخصص الذى يعنى بأوعية المعلومات (الرصيد الفكرى للإنسان) فى كل تخصصات العلم والمعرفة ومايرتبط بها من مؤسسات ، وهو التخصص الذى يعمل على تنمية المعرفة والخبرة والمهارة التى تمكن دارسيه (العنصر البشرى) من حصر هذا الرصيد الضخم من أوعية المعلومات وضبط مايصدر أولاً بأول وإختيار الملائم منه للإقتناء فى مكتبة أومركز معلومات وتنظيمه فنياً وإتاحته وإسترجاع معلوماته خدمة للباحثين والدارسين وما يرتبط بذلك فى الإدارة الداخلية والبيئة الخارجية تكاملاً بين تلك الوظائف فى ذاتها وتنسيقها بينها وبين بقية الوظائف فى دورة المعلومات بمدارها العام[١] .

وقد مضى على إنشاء دراسات لتعليم المكتبيين فى الوطن العربى أكثر من أربعين عاماً ، حيث تم إفتتاح أول قسم لدراسات المكتبات بجامعة القاهرة عام ١٩٥١م وفى خلال هذه الفترة الطويلة تعددت الأقسام فى سائر أنحاء الوطن العربى وتنوعت البرامج وتخرج العديد والعديد من الطلاب على إختلاف المستويات مابين ليسانس أو بكالوريوس ودبلوم وماجستير ودكتوراه .

وهناك الآن عدة متغيرات أو عدة قوى تؤثر فى المجتمع اليوم وفي العقد القادم ، والتى يجب أن تستجيب لها المكتبات ومن ثم تعليم أخصائى المكتبات والمعلومات ، ومن هذه المتغيرات أو قوى التغيير المتعلقة بالمعلومات مباشرة:

– تغير تنظيم العمل وإدارته ، حيث أن نظم المعلومات الحديثة لاتؤثر فى مكان العمل فحسب بل فى طبيعة العمل نفسه .

– تغير سلوك البحث عن المعلومات ، من إعتماد كبير على نشاط القراءة إلى إعتبار القراءة مجرد نشاط من عدة أنشطة يلجأ إليها الباحث ، هذا فضلاً على أن نشاط المعلومات أصبح مشابهاً للأنواع الأخرى من نشاط البحث العلمى.

– تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات الحديثة فى أعمال المكتبات ومراكز المعلومات وضرورة التآلف معها والإستفادة منها.

– تزايد تكلفة الحصول على المعلومات وتقديمها للباحثين ، وإمكانية مساهمة المستفيد فى الدفع مقابل الخدمات المقدمة له .

إن المكتبات كأنظمة هى مثل الأنظمة العضوية فى الطبيعة ينبغى أن تتكيف مع هذه البيئة الجديدة أو تصبح بائدة ، وينبغى على تعليم علم المكتبات بدوره ، أن يسهل تكيف المكتبات مع بيئة المعلومات والعمل الجديد[٢].

ويتناول هذا الفصل أبرز أوليات تعليم أخصائى المكتبات والمعلومات وخاصة مايتعلق بالوطن العربى.

(٢) وظيفة أخصائى المكتبات والمعلومات وظيفة تخصصية :

كان الشخص الذى تناط به مسئولية المكتبة فى العصور القديمة والوسطى هو فى

الأغلب العالم أو الباحث أو المثقف او الشخص الذى له دراية بالكتب ومايرتبط بها ، ولكن تطور المكتبات وتحديد وظائفها في العصر الحديث إستلزم أن يكون الشخص من نوع أخر ، وبدأ الأمر بالشخص الذى يكتسب الخبرة من العمل مع الكتب أو غيرها من المواد فى المكتبة ، والشخص الذى يتتلمذ على يد شخص آخر سبقه فى العمل بالمكتبة ، ثم الشخص الذى يتلقى تدريباً على العمل بالمكتبةلبضعة أشهر فى أغلب الأحوال.

ثم جاءت مرحلة أخرى وهى مرحلة الإعداد أو التأهيل فى قسم أكاديمى لدراسة المكتبات والمعلومات ، وقد بدأت هذه المرحلة فى أواخر القرن التاسع عشر بالولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوربا ، وجاءت متأخرة عن هذا فى العالم العربى مع بداية الخمسينيات من القرن العشرين . وهذا فى حد ذاته إعتراف رسمى بأن الشخص الذى يعمل بالمكتبة أو بمركز المعلومات لابد وأن يكون مؤهلاً تأهيلاً خاصاً لتأدية عمل "تخصصى" لايقدر عليه أى شخص لم يتأهل له.

وقد مر هذا التأهيل "الأكاديمى" بعدة مراحل وأطوار : من التأهيل العام إلي التأهيل النوعى ، ومن التأهيل على أداء العمل اليدوى إلى التأهيل على أداء العمل المعتمد على أحدث وسائل وأجهزة التكنولوجيا وما إلى ذلك .

ورغم أن هناك بعض المكتبات ومراكز المعلومات التى مايزال يشتغل بها – بسبب ظروف معينة – بعض العلماء أوالباحثين أوالمتخصصين الموضوعيين ، إلا أنه من المتفق عليه الآن أن أخصائى المكتبات والمعلومات هو الشخص الذى يتلقى تعليماً أكاديمياً على مستوى عال لأداء العمل بمؤسسات المعلومات على إختلاف أنواعها[٣].

ويستدعى الأمر إذن الحيلولة دون تعيين غير المتخصصين فى مكتبة ما أو فى مركز معلومات ما وذلك لأداء عمل مهنى . وما أحوجنا فى وطننا العربى إلى أن تدافع الجمعيات والإتحادات المهنية عن حقوق المهنيين حتى لاتكون مهنة المكتبات والمعلومات مهنة بلا أسوار.

(٣) تخطيط القوي العاملة في المكتبات ومراكز المعلومات :

تفتقر البلاد العربية بصفة عامة إلى الدراسات الخاصة بتخطيط القوى العاملة فى المكتبات ، تلك الدراسات التى تبين الوظائف المشغولة حالياً ومواصفاتها ، ومدى الزيادة أو

النقصان فى الأفراد اللازمين للعمل ، والعمالة المطلوبة لخمس سنوات قادمة أو ماشابه .

ومن ثم يبدو من الضرورى التركيز على أهمية التخطيط للقوى العاملة فى هذا المجال ، وأهمية الربط بين هذا التخطيط وبين خريجى أقسام المكتبات والمعلومات بالدولة ، وذلك حتى يكون العرض موازياً للطلب قدر الإمكان ، وحتى لانفاجأ فى سنوات قادمة بالدعوة إلى إغلاق أقسام للمكتبات أو تعيين الخريجين فى أماكن أخرى غير المكتبات فى حالة زيادة العدد عن المطلوب ، أوقبول موظفين من تخصصات أخرى لعمل بالمكتبات فى حالة قلة العدد عما هو مطلوب.

(٤) التكامل والتناغم بين دراسات المكتبات والمعلومات والوثائق :

شهدت دراسات المكتبات والمعلومات والوثائق تطورات ومراحل عدة ، فقد تكون فى أقسام أو معاهد مستقلة أو فى شعب مستقلة تحت لواء أحد الأقسام أو المعاهد ، ومنها أن تنزوى إحدى الدراسات فى ركن صغير غير مميز ضمن دراسة أخرى ، كأن تكون دراسة المعلومات على هيئة مقررات قليلة متناثرة ضمن دراسة المكتبات أو أن تكون دراسة الوثائق على هيئة مقررات قليلة ضمن دراسات المعلومات أوالمكتبات وربما العكس.

ويبدو أن هذا ليس فى صالح تلك الدراسات ، ذلك لأن تمايزها كلها كقطاع مستقل من قطاعات دراسات المعرفة يستلزم التوحيد وعدم التشتت أو التشقق ، خاصة بعد أن تبين أن كل هذه الدراسات تختص بالمعلومات وأوعيتها التقليدية وغير التقليدية وأن العمليات والخدمات المرتبطة بهذه الأوعية هى فى جوهرها واحدة ، وأن أهداف مؤسسات وأجهزة المعلومات على إختلاف أنواعها واحدة ، وهى توفير المعلومات لطالبيها أو لمن لهم حق الإستفادة منها ، ولذلك شهدت السنوات الأخيرة دعوات للتكامل والتناغم بين الدراسات الثلاث أبرزها المؤتمرات والإجتماعات التى دارت حول التكامل والتناغم بين ثلاث من كبريات الإتحادات على المستوى الدولى وهى الإتحاد الدولى لجمعيات ومؤسسات المكتبات والإتحاد الدولى للتوثيق والمعلومات والمجلس الدولى للأرشيف.

إننا ندعو إلى أن تستظل هذه الدراسات بمظلة واحدة وهذا لايمنع بالطبع من إنشاء شعب مستقلة تحت هذه المظلة إذا دعى الأمر إلى ذلك ولايمنع من تخصص أعضاء هيئة التدريس فى كل قطاع من القطاعات.

وجدير بالذكر أن قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة قد أقر مؤخراً خطة جديدة يبدأ تنفيذها من العام الجامعي ١٩٩٤/٩٣ . وبمقتضى هذه الخطة تغير إسم القسم إلى قسم المكتبات والوثائق والمعلومات ، وأصبحت الدراسة عامة لجميع طلاب القسم لمدة ثلاث سنوات ، أمافى السنة الرابعة فإن الطالب سيختار إستكمال دراسته فى شعبة من شعب ثلاث هى : المكتبات ، الوثائق ، تقنيات المعلومات.(٤)

(٥) إنتماء الدراسات :

يكاد يكون من الطبيعى الآن أن تنتسب (دراسات المكتبات والمعلومات) إلي إحدى الجامعات ، فذلك يعطيها الوضع الأكاديمى الملائم فضلاً عن إتاحة الإعتراف بشهادات الحاصلين عليها على نطاق واسع.

وغالباً مايثار تساؤل حول (الكلية) التى يمكن أن تنتمى إليها (دراسات المكتبات والمعلومات).

إن الملاحظ للوضع فى الوطن العربى يدرك تعدد الكليات التى تنتمى إليها دراسات المعلومات ، فقد تكون الدراسة فى قسم تابع لكلية الآداب كما هو الحال بجامعة القاهرة أو تابع لكلية العلوم الإجتماعية والدراسات الإنسانية كما هو الحال فى جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ، أو تابع لكلية التربية كما هو الحال فى ليبيا وفى إحدى الجامعات (جامعة حلوان) بمصر ، أو تابع لكلية الإعلام ودراسات الإتصال كما هو الحال فى لبنان ، ونادراً ماتكون الدراسة مستقلة عن كلية من الكليات الجامعية كما هو الحال بالنسبة لمدرسة علوم الأعلام بالمغرب .

ولاشك أن وضع الدراسات فى قسم بكلية من الكليات العريقة أو المرموقة أو ذات التاريخ الطويل يكسب هذه الدراسة شهرة وإحتراماً ولكن ذلك قد يفرض عليها من ناحية أخرى بعض الصعوبات مثل ضعف الميزانية المخصصة للقسم ، وصعوبة الحركة ، وعدم الفهم أو التقبل الواضح للدراسة وفرض مقررات إجبارية على طلاب القسم تلك الخاصة بالكلية ككل ؛ (سيتم التعرض لهذه النقطة بالتفصيل في الفصول القادمة من الكتاب).

ولعله من الواضح أن (دراسات المعلومات) أقرب إلى دراسات الإتصال والدراسات

الإجتماعية سواء من حيث الموضوعات بالنسبة للأولى أو من حيث المناهج وطرق البحث بالنسبة للثانية . ولكن المشكلة هى أن وضع دراسات المعلومات مع دراسات الإتصال يكاد يجعلها تقع فى المرتبة الثانية أو المرتبة الأقل أهمية لدراسات الإتصال ووسائل الإعلام من بريق جماهيرى ، كما أن وضع (دراسات المعلومات) مع الدراسات الإجتماعية يخنقها إلي حد كبير نظراً لتعدد الدراسات الإجتماعية وتنوعها .

ولاشك أن الوضع المثالى أو المفضل هو أن تكون (دراسات المعلومات) فى معهد مستقل ضمن الجامعة . ويمكن لمثل هذه الكلية أن تضم عدداً من الأقسام مثل قسم المكتبات ، قسم تقنيات المعلومات ، قسم الأرشيف والوثائق ، قسم نظم المعلومات.

وجدير بالذكر أن هناك توصيات أودعوات حديثة تحبذ هذه الفكرة منها توصية مؤتمر إعداد أخصائى المكتبات والوثائق والمعلومات فى مصر (١٩٩٠) : (إنشاء كلية مستقلة لعلم المعلومات فى جامعة القاهرة تضم دراسات الوثائق والمكتبات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من دراسات المعلومات[٥] .

ومنها أيضاً دعوة فورجيون (Forgionne) فى دراسة له[٦] أشار فيها إلى أن هناك سلسلة من البرامج التى تقدم تعليماً فى علم المعلومات بطريقة مجزأة وأنه يمكن تحقيق التعليم الكامل والمتكامل لعلم المعلومات والحصول على فوائد هامة عن طريق إنشاء كلية لعلم المعلومات.

وهناك تساؤل مهم هو: هل تكون دراسات المعلومات على مستوى المرحلة الجامعية الأولى أم مستوى الدراسات العليا؟

على الرغم من أن الإتجاه السائد فى الولايات المتحدة مثلاً أن تكون دراسات المعلومات على مستوى الدراسات العليا ، فإن الإتجاه السائد فى بعض الدول النامية هو أن تكون دراسات المعلومات على مستوى المرحلة الجامعية الأولى . ولاشك أن هناك الكثير من العوامل التى تسببت فى هذا الوضع أو ذاك منها : نظام التعليم فى الدولة ،وضع المكتبات ومراكز المعلومات،مدى الحاجة إلى أخصائى المعلومات المزود بخلفية موضوعية.

ومع هذا فإن من المفضل أن تتم دراسات المعلومات فى الوطن العربى في المرحلة

الجامعية الأولى ، فهذا يتيح وضعاً أكاديمياً أفضل لهذه الدراسات . وهى فضلاً عن هذا تؤهل لتخريج مكتبيين يمكنهم تنظيم وإدارة الكثير من المكتبات الصغيرة من كافة الأنواع[٧] وماأكثر مثل هذه المكتبات فى وطننا العربى.

وهذا لايمنع بالطبع من إستكمال الدراسات العليا لمن حصل على الدرجة الجامعية الأولى فى هذا التخصص ، ولاينفى أهمية إدخال المقررات الموضوعية بشكل أو بآخر فى المرحلة الجامعية الأولى أو على مستوى الدراسات العليا . كذلك من الضرورى إتاحة الفرصة للحاصلين علي الدرجات الجامعية الأولى فى تخصصات موضوعية مختلفة للحصول على مؤهلات علمية فى دراسات المعلومات . وتجربة قسم المكتبات والوثائق كلية الآداب جامعة القاهرة فى هذا الصدد ناجحة إلى حد كبير.

وإضافة إلي ماسبق ، فإنه يبدو من المفيد الإتفاق على شكل من أشكال الإعداد المهنى لمساعدى أمناء المكتبات على مستوى المرحلة الثانوية أو مابعدها بسنة أو بسنتين.

(٦) البرامج والمقررات الرئيسية :

تتطلب ظروف التكوين المهنى فى الوقت الحاضر ضرورة مراجعة أقسام ومعاهد دراسات المكتبات والمعلومات لبرامجها ومقرراتها الدراسية . وتكاد تتركز الإتجاهات فى النواحى التالية.

- الإقلال قدر الإمكان من المقررات التقليدية مثل : الإجراءات المكتبية ، الفهرسة ، التصنيف

- إضافة مقررات جديدة مثل : تكنولوجيا المعلومات ، الإتصالات الحديثة ، القياسات البيليوجرافية ، دراسات المستفيدين.

- دمج المقررات المتشابهة أوالمتقاربة ،مثل : فهرسة المواد الخاصة وفهرسة الوثائق.

- تغيير مسميات المقررات مثل : تكوين وتنمية المقتنيات بدلاً من التزويد ، خدمات المكتبات والمعلومات ، بدلاً من الخدمة المكتبية ، التحليل الموضوعى بدلاً من الفهرسة الموضوعية.

ويبدو من الضرورى فى وطننا العربى - إضافة إلى ماسبق - التأكيد على الإحتياجات

المحلية ، أى مايلائم الوطن العربى بصفة عامة وظروف دولة معينة من دوله بصفة خاصة . وهكذا فإن مقرراً عاماً عن الوثائق العربية والإسلامية يكون ملائماً فى كل دول المنطقة وهذا لايمنع من مقررات خاصة مثل الوثائق السودانية فى السودان ، والوثائق التونسية فى تونس .. وهكذا ورغم أن بعض الأقسام فى الولايات المتحدة ودول أوربا تقلل كثيراً من مقررات الفهرسة والتصنيف مثلاً ، إلا أنه ليس من الضرورى أن يكون الأمر على هذا النحو فى وطننا العربى ، ذلك لأن التجهيز المركزى والإستخدام الآلى وشبكات المعلومات قد أفضت إلى حد كبير الفهرسة الفردية فى المكتبات فى تلك الدول وإنتقلت الفهرسة من الفهرسة الفردية إلي الفهرسة القومية وليس هذا هو الحال فى وطننا العربى ولذلك فنحن فى حاجة إلى بعض الإهتمام بمثل هذه المقررات التى تتلائم وظروفنا وإن كان هذا لايمنع من الدعوة إلى الإستخدام الآلى والتجهيز المركزى.

وهناك حاجة إلى قدر من التجانس فيما يتعلق بالتسميات والمحتويات للمقررات بين البلاد العربية لتسهيل إنتقال الطلاب وتبادل الأساتذة .

ومن الضرورى أن تكون المراجعة دورية للمناهج والمقررات الدراسية ، وعموماً فإذا كان للمنهج أن يلبى إحتياجات التغير فى المهنة فإن عليه أن يعمل على تنمية مقدرة الطالب على حل المشكلات وإستخدام المهارات فى بيئات مختلفة ، وأن يهيء الطلب لحقيقة أن التغييرات لابد منها وأن يجعله متآلفاً مع التكنولوجيا الجديدة وقادر على إستخدامها وتطبيقها[٨].

ويمكن تقسيم المقررات إلي ثلاثة أقسام رئيسية هى:

المقررات الإلزامية والمقررات الإختيارية والمقررات المساعدة . وعلى الرغم من أنه يكاد يكون من المفيد خلق نوع من التوازن بين هذه الأقسام الثلاثة إلاأن الدراسات فى المرحلة الجامعية الأولى تميل إلى الإكثار من المقررات الإلزامية والإقلال من المقررات الإختيارية ، والبعض يجعلها تسير بنسبة ٣ إلي ١ تقريباً ، وعكس ذلك هو مايحدث على مستوى الدراسات العليا حيث تكون المقررات الإلزامية أقل من المقررات الإختيارية والمساعدة.

ولكى يتسم البرنامج بالشمول فإنه يجب أن يشتمل على المقررات التالية:

• المقررات التخصصية (الإلزامية والإختيارية) :

(أ) المقررات الإطارية أو العامة:

مثل: مدخل إلى المكتبات والوثائق ، تاريخ الكتب والمكتبات ، مقدمة فى علم المعلومات.

(ب) مقررات مصادر وأوعية المعلومات:

مثل: مواد الأطفال ، المخطوطات العربية ، مصادر ومراجع العلوم الإجتماعية.

(جـ) المقررات الوظيفية :

مثل تكوين وتنمية المقتنيات ، الفهرسة الوصفية ، التحليل الموضوعى ، خدمات المعلومات ، إدارة المكتبات ومراكز المعلومات .

(د) مقررات المؤسسات:

مثل: المكتبات العامة ، المؤسسات الأرشيفية ، مراكز المعلومات المتخصصة.

(هـ) مقررات النظم والقضايا الجارية:

مثل: نظم المعلومات الببليوجرافية ، القياسات الببليوجرافية ، إستخدام الأقراص الضوئية فى المكتبات.

• المقررات المساعدة :

مثل : الإحصاء ، علم النفس ، علم اللغة ، الحاسب الألكترونى ، مبادىء الإدارة ، وسائل الإتصال .. إلخ.

ومن المفضل أن يكون النظام المتبع هو نظام الفصل الدراسى أو نظام الساعات المعتمدة ، فمثل هذا النظام يتيح للدارس فرصة الإختيار والتخصص ، كما يتيح دراسة مقررات كثيرة فى وقت قليل فضلاً عن أنه يقدم فرصة الإبتعاد قدر الإمكان عن الإلقاء والتلقين ويتيح إمكانية التعلم الذاتى والإعتماد على المكتبة وغيرها من الوسائل التى تساعد على إكتساب الخبرة والمهارة بطريقة أفضل.

(٧) المقومات الأساسية لأقسام دراسات المكتبات والمعلومات :

يقوم قسم دراسات المكتبات والمعلومات على ثلاثة دعائم أساسية هى :

(أ) هيئة التدريس المؤهلة والمتفرغة:

لاجدال فى أنه من الضرورى العمل بكل طريقة ممكنة على توفير العدد الكافى من

أعضاء هيئة التدريس المتفرغين ، ونقول ذلك بعد أن لاحظنا وجود أقسام كثيرة فى أكثر من بلد عربى واحد لاتوجد بها الأعداد الكافية من هيئة التدريس ، وتعتمد إعتماداً أساسياً على الإنتدابات سواء لأعضاء هيئة تدريس من أقسام أخرى أو العاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات .

ومن الضرورى أن يتوافر لعضو هيئة التدريس المؤهل العلمى المعترف به ، والخبرات المهنية والتدريسية الكافية ، فضلاً عن الصفات الشخصية التى تجعل منه شخصاً محترماً بين زملائه وطلبته .

ويجب الحرص على إتاحة فرص النمو المهنى المستمر لعضو هيئة التدريس . ومن الممكن الإستفادة من خبرات المدرسين لبعض الوقت والأساتذة الزائرين كعنصرمساعد.

ويجب الحرص على تخصيص منح وبعثات خارجية للمعيدين والمدرسين المساعدين للأنفتاح علي التغييرات والتطورات في العالم المتقدم فى مجال المعلومات .

(ب) الطلاب نوعيات خاصة:

يجب أن تقبل الأقسام طلابها إعتماداً على عدة إعتبارات منها:

– ليس من مصلحة أقسام المكتبات والمعلومات قبول أعداد غفيرة من الطلاب كما نلاحظ فى بعض الأقسام الآن ، فذلك لن يتيح لهؤلاء الطلاب التدريب الكافى وإكتساب الخبرة والمهارة الملائمة .

– من الضرورى قبول الطلاب من ذوى الخلفيات العلمية والأدبية وليس الخلفيات الأدبية فقط كما هو الحال الآن بالنسبة لبعض الأقسام القائمة.

– هناك بعض الشروط الواجب توافرها فى دارسي المكتبات والمعلومات منها إتقان اللغات الأجنبية عامة والإنجليزية بصفة خاصة والقدرة على النسخ على الآلة الكاتبة أوالطابعة ، فضلاً عن بعض الصفات الشخصية مثل حب الكتب والقراءة.

(جـ) المعامل والأجهزة والمواد:

تحتاج الدراسة كما يحتاج البحث إلى توافر بعض التجهيزات مثل:

– معمل ببليوجرافى يتدرب فيه الطلاب على الفهرسة والتصنيف وغيرهما من العمليات ، فضلاً عن الإطلاع علي نماذج من المراجع والمصادر الأساسية وتعلم كيفية إستخدامها .

– معمل أجهزة سمعية وبصرية يتدرب فيه الطلاب على إستخدام هذه الأجهزة والإطلاع على النماذج والمواد المتعددة .

– معمل حاسبات الكترونية مصغرة يتدرب فيه الطلاب على إستخدام الحاسب وكيفية تشغيله وكيفية الإتصال بقواعد وبنوك المعلومات .

– مكتبة متخصصة تشتمل على مجموعة قوية ومتكاملة من الكتب والدوريات والرسائل والتقارير وغيرها من المواد التى تساند البرامج الدراسية وتخدم البحث.

(٨) التعليم المستمر :

أصبح من الضرورى المحافظة على حداثة المعلومات للعاملين بالمكتبات ومراكز المعلومات على إختلاف أنواعها ، بعد أن تبين أن الخريج يمكن أن يفوته الكثير من المعلومات الحديثة بعد إلتحاقه بالعمل فى مكتبة ما ، وعلى سبيل المثال فإن الشخص الذى تخرج فى قسم للمكتبات والمعلومات قبل السبعينيات لايكاد يعرف شيئاً عن التقنينات الدولية للوصف الببليوجرافى وأمور أخرى مثل شبكات المعلومات ، نظم الإتصال المباشر ، الأقراص الضوئية ، إلخ .. ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى التطورات الكثيرة المتلاحقة التى تحدث فى هذا التخصص المتنامى بسرعة .

ومن هنا يجب أن تحرص أقسام دراسات المكتبات والمعلومات على الإسهام بدور فعال ونشط فى برامج التعليم المستمر التى تساعد على الإبقاء على المهارات الموجودة من ناحية وإضافة مهارات ومعرفة جديدة[٩] وإحاطة أخصائى المكتبات والمعلومات بالتطورات الحديثة والجارية من ناحية أخرى.

وهناك عدة وسائل وأساليب لتحقيق هذا الهدف . فقد يسمح القسم للعاملين بالمكتبات بحضور المقررات فى الموضوعات الحديثة وفقاً لأنظمة مقررة . وقد يقوم القسم بعمل ورش العمل أو الحلقات الدراسية أو البرامج الدراسية بين الحين والآخر لتغطية موضوع من الموضوعات له أهميته للعاملين بمؤسسات ومرافق المعلومات.

وعادة ماتكون البرامج المخصصة لذلك مسائية أو صيفية ، حتى يتمكن العاملون من

الإلتحاق بها .

(٩) مراكز بحوث ودراسات المعلومات :

يقترح أن يلحق بكل قسم من أقسام دراسات المكتبات والمعلومات العربية الكبيرة على الأقل مركزاً لبحوث ودراسات المعلومات والمكتبات لإجراء الدراسات الميدانية وعمل الإختبارات والتجارب الازمة .. تلك التى تؤدى نتائجها إلى مايعم بالنفع على المجتمع .

(١٠) مواصفة عربية لدراسات المكتبات والمعلومات على المستوي الأكاديمي :

إن الغرض من الإعتماد أوالإجازة Accreditation للبرامج التى تقدمها أقسام أو مدارس المكتبات هو تحسين خدمات المكتبات من خلال تحسين التعليم المهنى للمكتبيين ، فضلاً عن ضمان المستوى الطيب للناتج التعليمى .

وفى الولايات المتحدة يتم إعتماد برامج الماجستير التى تقدمها مدارس المكتبات تحت إشراف لجنة الإعتماد التابعة لجمعية المكتبات الأمريكية ALA Committe on Accredita-tion وهذه اللجنة هى المسئولة عن إجراء أو تنفيذ برنامج الإعتماد للجمعية ، وهى أيضاً المسئولة عن إعداد مواصفات تعليم المكتبات التى يوافق عليها مجلس الجمعية ، والمواصفات التى ظل معمولاً بها لفترة طويلة هى تلك التى صدرت فى يونيو ١٩٧٢م وتم تنفيذها منذ يناير ١٩٧٣م ، إلا أنه صدرت مؤخراً المواصفات التى وافق عليها مجلس جمعية المكتبات الأمريكية فى ٢٨ يناير ١٩٩٢ وبدأ العمل على أساسها منذ ١ يناير ١٩٩٣م[١١].

ولايتوافر لدينا بالوطن العربى أى مواصفة عربية يمكن على أساسها إنشاء أو تقييم البرامج التى تقدمها أقسام ومعاهد المكتبات والمعلومات العربية ، وهذا يستلزم ضرورة وضع مواصفة تسترشد بالمواصفة الدولية فى هذا الصدد[١٢] وبمواصفات الدول المتقدمة فى هذا المجال.

ويمكن أن يتم هذا على يد الجمعيات والإتحادات المهنية العربية وهيئات المواصفات والمقاييس بالدول العربية .

(١١) خاتمة :

فى ضوء أهمية المعلومات ودورها الذى لاغنى عنه فى خدمة البحث ودعم خطط التنمية

، وفى ضوء ماأحدثته التكنولوجيا الحديثة وماإرتبط بها من تغييرات واضحة فى مجال المعلومات ومانتج عنها من حاجة إلى إختصاصيين للمكتبات والمعلومات مؤهلين وقادرين على إنجاز مهامهم الفنية ، يصبح من الضرورى النظر فى عدة أمور بالنسبة لتعليم أخصائى المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى وهى : ضرورة إقرار أن وظيفة أخصائى المكتبات والمعلومات هى وظيفة تخصصية تستلزم تأهيلاً خاصاً ، ضرورة الربط بين تخطيط القوى العاملة فى المكتبات وبين خريجى أقسام المكتبات والمعلومات بالدولة ، ضرورة أن تستظل دراسات المكتبات والمعلومات والوثائق بمظلة واحدة ومن المفضل أن يكون فى معهد مستقل أو فى كلية تابعة لإحدى الجامعات ، ضرورة مراجعة أقسام المكتبات والمعلومات لبرامجها ومقرراتها الدراسية بحيث تراعى الموضوعات الحديثة والإحتياجات المحلية ، ضرورة توافر هيئة التدريس المؤهلة والمتفرغة ، ضرورة أن تحرص أقسام المكتبات والمعلومات على الإسهام بدور فعال ونشط فى برامج التعليم المستمر ، العمل على إنشاء مراكز لبحوث ودراسات المعلومات تلحق بأقسام المكتبات والمعلومات ، وأخيراً وضع مواصفة عربية لدراسات المكتبات والمعلومات على المستوى الأكاديمى .

المصادر

(١) الهجرسى ، سعد محمد . المكتبات والمعلومات : أسس علمية حديثة ومدخل منهجى عربى .- الرياض : دار المريخ للنشر ، ١٩٩١ .- ص ٢٣٢ .

(٢) Vondran, Raymond E . Rethinking Library education in the information age.-J of Library Administration.- vol 11, No3-4 (1989).-p.27 - 30 .

(٣) Infrmation science:an integrated view / Anthony Debons, Esther Horne, Scott Cromenweth.- Boston,Mass : G.K Hall, 1988- p.21 .

(٤) Halwagy, A.S. Recent changes in library education in Egypt .- J.of Education for library and Information Science . vol 33 . No 3 (Summer 1992).- p.256. -

(٥) ندوة إعداد أخصائى المكتبات والوثائق والمعلومات فى مصر بين الحاضر والمستقبل ٩-١٠ يوليو ١٩٩٠ . التقرير الختامى والتوصيات .- القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية الآداب . قسم المكتبات والوثائق ، ١٩٩٠ .- ص٢ .

(٦) Forgione, Guisseppi A. The college of information science : a mechanism to consolidate information science education .- Education for Information - 9(1991) .- p.285 - 304.

(٧) Bryson, Jo. et al. The role of the undergradate Library education program.- p201-221.

In education for professional librarians / edited by H.S. White. White Plains N.y : Knowlede industry publication. inc.1986.

Vondran, Raymond F. Rethinking library education.1989. p.33-35. (٨)

The Librarian's thesaurus.- Chicago: ALA ,1990.-p.16. (٩)

Totten, Herman. Accreditation of library educational programs.- J. of Library Administration.- vol 11, No 3-4 (1989).p.6-7.

Standards for accreditation of Master's programs in library and information studies.- Chicago:ALA,1992. (١٠)

(١١) الإتحاد الدولى لجمعيات المكتبات . اللجنة الإستشارية الدائمة . قسم مدارس المكتبات . معايير مدارس المكتبات ، ١٩٦٧ / ترجمة السيد محمود الشنيطى .- القاهرة ١٩٩٠ - ص ٢١ .